واقع وإشكالية التنمية بالمجتمعات النامية

الدكتور: سعيد فكرون، جامعة المسيلة، الجزائر

الملخص:

إن الاهتمام بدراسة العلاقة بين التنمية كعملية اجتماعية واقتصادية والمجتمعات النامية تعد من الدراسات السوسيولوجية المهمة التي نالت اهتمام الكثير من الباحثين في مجالات عدة ، وذلك لما تبرزه من تحليل لأهم خصائص المجتمعات النامية والصعوبات والعوائق التي تواجهها وكيفية التغلب عليها ، ودرجة التأثير الذي أصاب نسق القيم والبنية الاجتماعية للمجتمع. حيث سنحاول في دراستنا هذه التطرق الى الكثير من القضايا والاشكالات المطروحة للنقاش والتي تدور كلها حول تنمية الانسان الذي هو محور هذا العالم.

Résumé:

L'intérêt de l'étude de la relation entre le développement comme un processus social, économiques et la société en vois de développement est l'une des études sociologiques qui a reçu l'attention de nombreux chercheurs dans divers domaines, de manière mise en évidence par l'analyse des caractéristiques les plus importantes des sociétés en vois de développement et les difficultés ainsi que les obstacles auxquels ils sont confrontés et comment les surmonter et le degré d'influence qui a frappé les valeurs sociaux et de la structure sociale.

Notre approche connsiste à étudier et à définir quelques concepts que nous considérons nécessaire pour comprendre l'homme est ceci ne peut pas être réalisé qu'a partire d'un dialogue scientifique.

مقدمة:

يحظى موضوع التنمية بإهتمام بالغ من طرف جل المتتبعين والمهتمين بمشاكل العالم الثالث وخاصة علماء الاجتماع والمنظمات المحلية والدولية، وهذا لما له من تأثير كبير على كافة الجوانب خاصة الاجتماعية منها (البناء الاجتماعي)، وإنطلاقا من هذا فإن مشكلة التنمية أو التخلف في نضرنا إحتلت مكانا بارزا في اهتمام المفكرين والمنظرين الاجتماعيين والاقتصاديين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والى غاية اليوم وهذا إنطلاقا من مفهومين إثنين:

أولهما أن المشكلة مرتبطة بالواقع العام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي لمجتمعات العالم النامي.

وثانيا أن القضية مرتبطة الى حد كبير بطبيعة العلاقات الموجودة بين الشمال والجنوب أو بما يُعرف بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وما فرضته من تبعية وحرمان، وقصد التخفيف من حدة هذه الفجوة إستلزم ذلك إتباع سياسة تنموية شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب والعوامل السياسية و النفسية والاجتماعية والثقافية ، بإعتبار أن التنميتين الاجتماعية والاقتصادية تحققان هدفا واحدا كما أن كلا منهما تعتمد على الأخرى وتؤثرفيها.

فالتنميةالاجتماعية ضرورية للتنمية الاقتصادية، فهي تدفع عجلتها وتضمن نجاحها وإستمرارها، وفي الوقت ذاته تعتمد عمليات النمو الاقتصادي في الدول وخاصة المتخلفة منها على الرأس المال، كما تتطلب أيضا وفي المقام الأول رأس مال بشري على مستوى خاص من الصحة والتعليم والاسكان والإنتاج يمثله التركيب السكاني للمجتمع، وبناؤه الطبقي، ونظمه الاجتماعية، ومستوى الخدمات المقدمة إليه من تعليم وصحة وتغذية وتشغيل ونمط إستهلاكي وتحدده أو تؤثر فيه المعوقات المتصلة بالتغيير الاجتماعي كالمشكلات الاجتماعية والفوارق الكبيرة في مستوى المعيشة ومشكلات الهجرة الداخلية وإشكالية التوازن الجغرافي بين الريف و الحضر الخ.... إن الوضع القائم في العالم النامي لا يسمح بإنتهاج

نفس المسار التنموي مثل الذي تبعته الدول المتقدمة، وذلك إنطلاقا من مفهومين إثنين:

أولا – أنه من المستحيل أن يحدث تطور تنموي مدرج بالعالم النامي، مثل ماحدث بالدول المتقدمة.

ثانيا – أن التنمية بالعالم النامي فرضت أنماطا جديدة في عملية تسيير هذه الحركية التي كانت تهدف إلى تحقيق مستوى معين من الحداثة والعصرنة، وذلك بأقل قدر ممكن من التأثير على البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع من جهة وعلى الانسان وعلاقته بهذه العملية التنموية الشاملة من جهة ثانية [1].

ومن هنا يتضح أن مشكلة التنمية في مجتمعات العالم الثالث أصبحت تمثل معادلة يصعب ترجمتها في الواقع، بمعنى أن تنمية أي مجتمع تشكل في حد ذاتها تحديا كبيرا لما تحتويه من تناقضات ورهانات متعددة مختلفة الأبعاد.

بالاضافة الى أن مجتمعات العالم الثالث عايشت ومازالت تعيش أوضاعا مأساوية على كامل المستويات، وخاصة منها المستوى الاقتصادي. كذلك أن واقع هذه المجتمعات مازال بكرا، بحيث لم تحدث به تحولات جوهرية تسمح بإحداث حركة نوعية على مستوى النمو وقصد فهم هذا الموضوع اكثر يتطلب منا شرح وتحديد جملة من المفاهيم التي نراها اساسية في بناء تصور واقعي وموضوعي للمعادلة التنمية والمجتمع النامي.

أولا: التنمية

إن تنمية المجتمع وتحقيق التقدم والرقي والرفاهية أصبح هدفا مشتركا لجميع المجتمعات والبلدان المعاصرة، غير أن هناك تباينا في الوسائل والإمكانيات المادية والبشرية والأطروحات الفكرية والفلسفية.

إن مفهوم التنمية قديم ، حيث شكل الموضوع المركزي لكتاب" **آدم سميث**" عام الموسوم " ثروة الأمم " عام 1776، والذي اعتبر من أهم المراجع البحثية التي فتحت المجال أمام الدراسات الاقتصادية والسياسية الحديثة[2].

ذلك ان الثورة الصناعية التي عايشتها المجتمعات في تلك المرحلة طرحت سؤالين اثنين وهما : مدى احتياج المجتمعات الغربية لمثل هذه الثورات في تنمية اقتصادها، والآثار التي قد تنجم من خلال التطور الاقتصادي والاجتماعي على باقي المجتمعات الانسانية الأخرى.

إن موضوع التنمية اصبح بمثابة تحدي لأكبر عدد من المجتمعات الانسانية والتي يسميها " **آلفرد سوفين** " سنة 1952 بالمجتمعات النامية " **Pays sous développés** " حيث يشير الى ان هناك اكثر من مليار من البشر أي ما يقارب 1/ 5 من سكان العالم لا يتحصلون على دولار واحد في اليوم.

وعليه أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة والكثيرة الاستعمال سواء من قبل الباحثين والدارسين أو من قبل الهيئات والمنظمات المحلية والدولية المختصة وغير المختصة , وقد اهتمت المجتمعات النامية بهذا الموضوع باعتباره أداة وطريقة لمواجهة التخلف، كما بُذلت جهود عديدة وكبيرة لتحديد مفهوم التنمية فقد عرفت التنمية، على أنها العملية الاجتماعية والاقتصادية التي تقضي على التخلف بكل مؤشراته وأسبابه كمًا ونوعًا والتي لا يمكن أن تتم إلا في إطار إنتاج اجتماعي معين حيث تحدد القوانين لهذا النمط مسيرة ومهام التنمية بشكل عام[3].

وينظر البعض الآخر إلى التنمية على أنها عملية تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث، ونفترض توافر بعض الخصائص منها الدينامية والتغير، والاستقلال، والتأثر والقوة والوحدة الداخلية(4).

ولقد جاء في تعريف **هيئة الأمم المتحدة للتنمية** سنة 1955 أنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه إقتصاديا واجتماعيا إعتمادا على إشتراك المجتمع

المحلي ومبادراته، تم عرضها في سنة (1956) على أنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الإقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الإدماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع[5] .

ويرى كل من "**هـ- سيلتر**" و "**والت رستو**" "**Rostow**" أن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة.

بينما يرى " **شوداك** " أنها عملية تغيير جذري في المجتمع من نواح مختلفة سواء إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية أو غيرها.

ولقد حقق مفهوم التنمية عند البعض من الدارسين في مجال علم اجتماع التنمية وفق نظرية الحلقة المتنوعة للفقر والتي تم ربطها فيما بعد بعملية الاستثمار أي بمعنى الإنتاج وإعادة الانتاج التي طورت على يد كل من "مالتوس " و" ريكاردو "[6].

ونجد "**عبد الباسط محمد حسين**" في كتابه التنمية الاجتماعية يشير إلى أن التنمية ما هي الا عمليات التغير الاجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف اشباع الحاجات الاجتماعية للافراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم، وهي تعني بدراسة مشاكلهم مع اختلافها، وبذلك فهي تتناول كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فتحدث فيها تغيرات جذرية شاملة عن طريق المجهودات المخططة والمعتمدة والمنظمة للأفراد والجماعات لتحقيق هدف معين[7].

ويعرفها" **كونيا** "عام 1975 على أنها تعني تنمية المجتمع من خلال كافة الجهود المبذولة لإيجاد التفاعل بين الناس والعمل على إستمرار هذا التفاعل في ذات الوقت الذي يتم فيه الإرتقاء بالظروف الطبيعية وتحسينها من أجل حدوث هذا التفاعل[8]، ونجد كونيا هنا يهتم أكثر بعملية التفاعل وديناميات هذه العملية.

ومن هذه المنطلق حدد رؤيته **لتنمية المجتمع** على أنها تعني كافة الجهود المبذولة لإيجاد هذا التفاعل بين الناس والعمل على إستمراره. ويرى بعض الدارسين أن التنمية تغير اجتماعي إرادي ومقصود وموجه للإنتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه فعلا إلى الحال الذي ينبغي أن يكون عليه أملا، والتنمية بهذا المعني تكون تطورا لإنتقالها بالمجتمع من طور إلى تطورأو تكون تقدما[9]. والتنمية عند "**سميلسر**" هي بمثابة تحديث، يتضمن تحولا في بعض المتغيرات مثل التكنولوجيا (أي تصبح اكثر تعقيدا) والسكان والزراعة والاسرة ...الخ. وهكذا كما ذهب "**بارسونز**" إلى أن العملية التطورية للبلدان النامية هي في حقيقتها زيادة القدرة التكيفية للمجتمع، وأن العملية التطورية تنشأ إما من داخل عملية الإنتشار الثقافي أو من خلالها[10].

في حين نجد "**عاطف غيث** " يظيف تعريفا أخر للتنمية على أنها التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، تتم من خلال أيديولوجية من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة أكثر قبولا.

إن الإستراتيجية التنموية لابد وأن تنطلق من الإنسان، إحتياجاته، حظوظه مشاركته الإيجابية في عملية التغيير، بالإضافة إلى تحقيق المساواة الإنسانية[11].وتبقى الاسهامات التي جاء بها " **كارل ماركس**" جادة الى حد حد كبير في هذا المجال حيث اعتبر أن هذه التنمية عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية، فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية وقد ذكر "**ماركس**" أن البلد الأكثر تقدما من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدما.

وحتى عند الماركسيين المحدثين فقد كان لهم دور بارز في ازدهار التراث السوسيولوجي الذي عمل أكثر على فهم عملية التغير، ولكن يبقى مفهوم التنمية كغيره من بعض المفاهيم غير كاف وغير متكامل[12]. إن قضايا العالم الثالث

ستبقى لفترة طويلة قضايا تنموية تثير الكثير من التساؤلات وتطرح العديدة من التصورات.

وما من شك أن قضايا الواقع التنموي هي جزء من الواقع الاجتماعي في شموليته وأبعاده التاريخية ومشاكله بالمجتمعات النامية. ذلك أن التنمية كما تراها "**مريم أحمد مصطفى**" ليست ميكانيزما، و إنما هي عملية تاريخية، **فاذا كانت النظريات الوظيفية المستندة إلى قاعدة التوازن قد فشلت في تفسير التغير في العالم المتقدم، فانها لا تصلح بالضرورة في المجتمعات النامية، وذلك لسبب أساسي وجوهري، هو أنها تعالج مواقف جزئية تصلح معها فكرة الميكانيزمات، أما التنمية فلا بد أن يستند فهمها إلى تفهم العملية التاريخية المتجددة**. ويبقى البحث عن نظرية في التنمية مستمر، حيث أن محاولة تطوير النظريات الكلاسيكية والمحدثة لم يعد كافيا لتناسب الأوضاع والمتطلبات التنموية الشمولية في العالم النامي بالخصوص(14).

ومما سبق ذكره يتضح أن مفهوم التنمية هو مفهوم واسع ومطاط في نظر باحث علم الاجتماع "الدكتور محمد شفيق "، حيث اختلف المفكرون كل حسب وجهاته و منطلقاته وقناعاته. ولكن من المتفق عليه أن موضوع التنمية عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والايديولوجية، فهي اذن تكتسي صفة العمليات المخططة والموجهة التي تحدث تغييرا في المجتمع يهدف الى تحسين المستوى المعيشي ويحقق الرفاهية وإستغلال لكافة الامكانيات والطاقات المتوفرة بالمجتمع.

فالنمو هو زيادة في أحد أو بعض الكميات الاقتصادية التي تسير إلى نوع من التغير الكمي أساسا، فهو نتاج لعملية التنمية، بمعنى أنه لا يمكن الحصول على نمو إلا بواسطة العملية التنموية، ومن هنا يعتبر النمو المحصلة لعملية التنمية الشاملة.

لقد انصرفت كامل دول العالم النامي على إختلاف توجهاتها وتصنيفاتها السياسية والأيديولوجية الى تحسين مستوى المعيشة، وتوفير الرعاية الاجتماعية والتعليمية والصحية وغيرها، التي أصبحت أكثر من ضرورية، الأمر الذي أدى إلى أن يكون تدخل الدولة في حقوق المواطن بمثابة آلية أو أسلوب يكاد يكون شائعا في كل دول العالم النامي (بالخصوص)، وإلزام هذه الدول على تحضير برامج وسن قوانين وتشريعات وسياسات وفق خطط ممتدة تعمل على تحقيق هذه الحقوق الاجتماعية و الإقتصادية و الثقافية...الخ للمواطنين.

ثانيا: المجتمعات النامية

يذهب الكثير من المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين الى تقسيم المجتمع المعاصر الى مجموعات من الدول، فمنهم من يقسم العالم ثنائيا: مجتمعات أحرزت على قدر هائل من التقدم التكنولوجي والتفوق الحضاري والتقدم وتسمى وهي مجتمعات غنية بالأساس وتعتبر مجتمعات متقدمة ، ومجتمعات أخرى تعيش أوضاعا اجتماعية واقتصادية وسياسية متأزمة ومتخلفة على كل المستويات، وتسمى بالمجتمعات النامية، أي التي تتجه نحو بناء اقتصادها و تحاول إيجاد حلول موضوعية لأزماتها المتعددة.

إن هذا الرأي يؤكد على أن دول العالم تتواجد في مراحل متتابعة من مراحل النمو الاقتصادي، ويمكن تشبيه المجتمعات النامية (المتخلفة)، من وجهة النظر هذه بألوان الطيف التي تبين ألوانا متتالية، أو متدرجة في درجة كثافة اللون. فالمراحل الاقتصادية المختلفة التي وصلت إليها مختلف المجتمعات هي مراحل متتابعة ومتدرجة في الترتيب، بحيث أصبح التقسيم الثنائي وصفا قد لا يعبر عن حقيقة هذه المجتمعات اليوم.

وربما يمكن تشبيه الدول كأنها مسجلة على شريط، يبدأ بالدول التي قادت التنمية منذ زمن استطاعت في تحقيق انجازات عديدة، ثم ينتهي بالدول التي ما زالت تحبو في طريق النوم [15].

ومنهم من قسم هذه المجتمعات الى رتب معينة حسب تسلسل تدرجي يأخذ بالحسبان الأوضاع الاقتصادية، حيث قسم العالم إلى ثلاثة مستويات وهي:

العالم الأول: والمقصود به الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى، والتي حققت مستوى عال من الرقي والتقدم في جميع المجالات، وتقع هذه البلدان في قارة أوروبا وأميريكا الشمالية وهو الجزء الشمالي من الكرة الأرضية.

والعالم الثاني: ويضم الدول الاشتراكية سابقا "الاتحاد السوفياتي" و"دول أوروبا الشرقية"حيث تمتلك قدرا لا بأس به من الإمكانات الاقتصادية التي تسمح لها بتحقيق مستوى مهم من التقدم، وبالتالي الحصول على جزء معتبر من الدخل العالمي.

أما البلدان الباقية فهي دول العالم الثالث ، وتقع غالبا في الجزء الجنوبي للكرة الارضيةحيث تضم حوالي 65 من سكان العالم. ويمكن أن نشير هنا إلى أن هذه التسمية الأخيرة بقيت محصورة أثناء فترة الصراع الإيديولوجي العالمي (الحرب الباردة)، بين القطب الاشتراكي والقطب الرأسمالي الاستعماري بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يصبح لها وجود في الفترة الحالية لجملة من الأسباب نذكر منها:

أ- أن معظم دول العالم نجدها تتعامل وتتجاوب أكثر مع اقتصاد السوق.
ب- أن بعض المجتمعات المتقدمة (الرأسمالية) تحكمها أنظمة اشتراكية (فرنسا –سابقا-، إسبانيا، السويد-حاليا...الخ).
ج- أن دول العالم الثاني انهارت أنظمتها الاقتصادية والسياسية، ولم يعد لها تأثير مثل السابق، وبدأت تعمل على إيجاد آليات جديدة من أجل التكيف ونظام اقتصاد السوق.

وعلى الرغم من عدم دقة هذه التسمية من الناحية العلمية، إلا أن هذا المصطلح تأكد استخدامه من طرف سياسي العالم النامي أنفسهم، وخاصة في "مؤتمر باندونج" من طرف جمال عبد الناصر، نهرو، وتيتو، مما جعل هذه التسمية تأخذ

مكانة عالمية هامة، وخاصة بعد حدوث التكتلات العالمية ومنها دول عدم الإنحياز. كما يرى بعض المفكرين(16) أن استخدام مفهوم البلدان السائرة في طريق النمو**P.V.D**هو مصطلح حديث مقارنة بالتسميات المستخدمة مثل البلدان المتخلفة، الفقيرة العالم الثالث...الخ، إذ أن توظيف هذه التسمية من شأنه أن يلطف العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية. فالمجتمعات النامية هي المجتمعات الحديثة الاستقلال والتي تتصف باوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية متخلفة بحيث تشترك جلها في كونها لها نفس الخصائص والمميزات فهي مجتمعات لها مصادر قوة وتعمل على الخروج من أوضاعها المتأزمة باتجاه أوضاع اكثر تطورا وحداثة وتقدما .

1 : واقع المجتمعات النامية

ويتفق الكثير من الدارسين في حقل التنمية على أن المجتمعات النامية تتصف بجملة من الخصائص، وأن فهم مكونات وأبعاد هذه الأخيرة يسمح بفهم أكثر لطبيعة وواقع ومتطلبات هذه المجتمعات ومنها نذكر ما يلي:

أ . إنخفاض حجم الدخل القومي:

تتصف المجتمعات النامية بضعف كبير في مستويات دخلها القومي ويرجع ذلك إلى النقص الحاصل في الاستثمارات الكلية، وبما أن هذه الأخيرة مرتبطة بمعدل الإدخار فإن مستويات النمو تقل أي أن العلاقة علاقة عكسية بين الاستثمار والادخار الفردي. وفي هذه الحالة يصبح المجتمع يدور في حلقة مفرغة، وتفسر هذه الدائرة من خلال أن ضعف الدخل يؤدي إلى انخفاض حجم السوق، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حافز الاستثمار الذي يترتب عنه ضعف في تكوين رأس المال، ثم ضعف الإنتاجية، ومنه إنخفاض مستوى الدخل مرة أخرى، وهكذا يصبح المجتمع يدور حول نفسه [(17)] .

ب . ضعف تكوين رأس المال (أي خلق الثروة):

تعاني المجتمعات النامية من ضعف في بنيانها الاقتصادي، إذ لم يسمح لها نسقها الاقتصادي من خلق ثروة وتراكمها، باعتبار أن تكون رأس المال هو العنصر الاستراتيجي في العملية التنموية، فكلما انخفض مستوى الإنتاج كلما انخفض الرأس المال المستخدم، ومنه انخفاض في معدلات الانتاج. فالنظام الانتاجي للمجتمعات النامية غير مرن وغير متنوع، عكس ما هي عليه اقتصاديات الدول المتقدمة، ومن الأسباب التي لم تؤدي إلى تكوين وتراكم رأس المال بالمجتمعات النامية:

- عدم كفاية موارد التمويل.
- عدم توفير الخبرات والمهارات الفنية.
- ضعف معدلات الاستثمارات الداخلية والخارجية (الأجنبية).
- ارتفاع في معدلات الاستهلاك الآني الداخلي.

ج . ضعف البنيان الاقتصادي:

تتصف المجتمعات النامية بضعف كبير في بنيانها الاقتصادي، مما لم يسمح لها باحداث انطلاقة تنموية واضحة المعالم وقادرة على تحقيق الأهداف، بحيث تتميز هذه المجتمعات بالتركيز على قطاع اقتصادي واحد عموما، القطاع الزراعي وقطاع استخراج الموارد الأولية، وهذا بدون إعادة إنتاجها أو تحويلها، لأن ذلك يتطلب رؤوس أموال وتكنولوجيا عالية الدقة غير متوفرة بهذه البلدان. وعليه فإن الدخل القومي يعتمد على مصدر واحد وهو انتاج الموارد الأولية الذي يرتكز كثيرا على منتوج واحد أو عدد محدود من المنتجات الأولية والموجهة أصلا للتصدير، وتصبح بذلك اقتصادياتها معرضة لتقلبات عنيفة وتحت سلطة الأسواق العالمية [18].

د. ضعف الانتاجية:

تتسم المجتمعات النامية بضعف الانتاجية، وهذا إذا ما قورنت بالمجتمعات المتقدمة،فإنتاجية العامل منخفضة بشكل واضح في كافة النشاطات الاقتصادية، وعلى سبيل المثال نلاحظ أن مستوى الإنتاجية السائدة في المجتمعات النامية لا تتعد خمس ما هو عليه في الاقتصاديات المتقدمة، إذ يلزم **5** (خمسة) عمال لإنتاج نفس كمية السلع التي ينتجها عامل بالمجتمعات المتقدمة، وفي الزراعة تصل انتاجية العامل في انخفاضها إلى عشر ما هي عليه في المجتمعات المتقدمة، ويرجع هذا الانخفاض حسب بعض الدارسين والمحللين إلى جملة من الأسباب منها:

- سوء التغذية.
- أنتشار الأمراض بكل اصنافها.
- إنتشار الأمية بين كافة فئات المجتمع وبدون تمييز.
- ضعف حجم رؤوس الأموال المستثمرة.
- نقص الخبرات والكفاءة الإنتاجية.(19)

هـ.اتساع حجم البطالة:

تعتبر مشكلة البطالة من أهم المشكلات التى تواجهها المجتمعات النامية في اوقت الحاضر، فهي تعيش ارتفاعا مستمرا وغير متوازن في معدلات البطالة، ويعود هذا الوضع إلى جملة من الأسباب منها ما هو مرتبط بضعف قدرة استيعاب سوق العمل وعدم توفر فرص عمل جديدة، بمعنى أن سياسة التشغيل بهذه المجتمعات تكاد تكون غير دقيقة وغير موضوعية لأنها لا تستجيب بصورة كافية لطلبات العمل، ويرجع ذلك إلى ضعف البنيان الاقتصادي من جهة، والنمو الديمغرافي السريع من جهة أخرى.

و.النمو الديمغرافي:

تواجه معظم المجتمعات النامية مشكلات سكانية تتمثل في الكثافة السكانية العالية والتركيب العمري.

ز.اتساع حجم الأمية:

يعتبر التعليم من أهم العمليات الاجتماعية التي تهتم بها المجتمعات المتقدمة، وذلك لما له من دور أساسي في بناء واستمرار هذه المجتمعات، ويتميز النظام التعليمي بالمجتمعات النامية بجملة من الخصائص منها: ارتفاع نسبة الأمية، تفاوت كبير في مستويات التعليم بين الذكور والإناث، التفاوت أيضا في التعليم بين الريف والمدينة...الخ.

تلك هي أهم الخصائص –وليس كلها- التي تتميز بها المجتمعات النامية في الوقت الحاضر والتي ارتأينا تقديمها لتقريب مفهوم المجتمعات النامية التي نحن بصدد دراستها ومحاولة تحقيق مقاربة نظرية لواقعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي من خلال تصور سوسيولوجي يعتمد على منهجية واضحة المعالم، وواقع يأخذ التاريخ الاستدلالي مكانة أساسية في فهمه وتشكيل هذا الواقع من حيث التأسيس والتغيير. إن عملية التنمية لمجتمعات العالم تحتاج إلى أقصى درجات من الوعي والمسؤولية والإلتزام بها و إستيعاب برامجها وأهدافها من حيث التأكد من مراحل تجسيدها وتنفيذها، وهذه المهام كانت تشرف عليها الدولة في كثير من البلدان، بحيث تكون هي الموجه والمسير والمنفذ في نفس الوقت.

وقد حاولت معظم دول العالم النامي إيجاد ميكانيزمات وعوامل تساعد على عملية الاقلاع، فمنها من اعتمدت على القطاع الفلاحي والسياحي، ومنها من اعتمدت على القطاع الصناعي الذي يبقي من أهم العناصر التي اتبعتها معظم الدول ومنها الجزائر، وذلك لما له من اهمية في احداث حركية اقتصادية مستمرة ومتكاملة مع كامل القطاعات الاخرى، وهذا ما اكدته جل الدراسات والابحاث سواء في العالم العربي أو في العالم بصفة عامة والنامي بصفة خاصة.

لقد عاشت المجتمعات المتخلفة بعد الحرب العالمية الثانية اندفاعا سريعا نحو تنمية قطاعها الاقتصادي، وإقامة مشاريع انتاجية ذات حجم انتاجي صناعي كبير، ويرجع ذلك في نظرنا إلى أمرين اثنين وهما:

أولا: اعتقاد هذه الدول في أن إقامة مشاريع صناعية تعد المخرج الوحيد للتخلص من التبعية الاقتصادية وحل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الدورية التي كانت تعيشها والمتمثلة أصلا في انخفاض مستوى الدخل وتدهور مستوى المعيشة للأسرة وارتفاع نسبة البطالة من جهة والتحكم أكثر في العوامل التكنولوجية المتقدمة من جهة ثانية.

ثانيا: تتوفر هذه المجتمعات على نسبة عالية من العناصر المادية الصناعية الانتاجية، مما يسمح لبعضها بالاهتمام الواسع بما يعرف بالتنمية الاقتصادية المخططة (مثل الجزائر، مصر، العراق، كوبا...الخ).

وقد نتج عن هذا التوجه تمركز الجهود حول قطاع انتاجي واحد بإقامة مصانع انتاجية وتحويلية للمواد الاولية، وهذا لم يمس بشكل واضح المجتمع الريفي بالقدر الذي مس المجتمع الحضري على العموم (مجتمع المدينة). وبالرغم من النتائج المتحصل عليها والمتفاوتة من فترة لأخرى ومن بلد لآخر، يبقى التأكيد على أن العلاقة بين الصناعة والتنمية ماتزال مطروحة على بساط النقاش والتحليل بإعتبارها في نظر البعض (علماء التنمية الاقتصادية والاجتماعية) بمثابة علاقة عضوية وظيفية، فيما يرى البعض الآخر بأنه يمكن ان تحدث تنمية ولكن ليس على أسس تنمية صناعية.

وقد جاء هذا الاهتمام من خلال الدور المهم الذي تؤديه عناصر التنمية ، ووضع البنية الأساسية للاقتصاد وتلبية الحاجات الضرورية للافراد والجماعات وهذا مما يؤدي إلى التأكيد على أبعاد معرفية أخرى تبرز بوضوح وجود علاقة متينة بين عملية التنمية والعديد من العمليات مثل التحديث والتجديد والتحضر والتقدم، وهي من العمليات المعقدة والمركبة التي أصبحت هي الأخرى تطرح

تساؤلات عديدة وإشكالات مزدوجة سواء على علماء الاقتصاد أو علماء الاجتماع. وبالفعل فقد حققت بعض الدول النامية معدلات هامة للتنمية الشاملة وهذا بفضل تركيزها على التصنيع كعملية اقتصادية تعمل على إدماج عناصر إقتصادية وتحويلها وتحديث وعصرنه المجتمع بشكل عام، وبالتالي تحقيق مكانة مرموقة بين دول العالم (دول شرق آسيا –هون كونغ–تايوان– سنغافورا...).

ويعكس الكثير من المجتمعات النامية الاهتمام بما يعرف بالـتوطين الصناعي لماله من أهمية في العملية التنموية الشاملة، التي إعتمدت في بداية الأمر لإقامة وتركيز الصناعات في أقطاب معينة، ثم توسيع الصناعات في مراكز ثانوية، وفي الأخير توطين صناعات خفيفة في القرى حسب توفر العناصر الإنتاجية بهدف تشجيع الانتاج الزراعي، فالتصنيع يؤدي إلى تنويع الانتاج، نتيجة لتغير التركيب السلعي للدخل القومي.

كما يؤدي أيضا إلى ازدياد طاقة استيعاب القوى العاملة الموجودة في القطاعات الأخرى إضافة إلى إرتفاع معدلات نمو الدخل الصناعي، الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى إرتفاع معدلات نمو الدخل الكلي بصورة تزيد عن مستوى النمو الديمغرافي. بمعنى أننا نجد نجاح عملية التوسع الصناعي كانت تقتضي تحقيق نمو مهم في الإنتاج الزراعي، أي أن يصاحب التقدم الصناعي تقدم زراعي في نفس الوقت، فالثورة الصناعية التي حدثت في أوربا الغربية في القرن الثامن عشر لم يكتب لها النجاح لو لم تسبقها وتمهد لها ثورة زراعية، ترتب عليها رفع الانتاجية الزراعية لتواجه إحتياجات التصنيع(20). كما تمثل معوقات التنمية بالمجتمعات النامية تحديا كبيرا أمام محاولات التقدم لهذه المجتمعات، بإعتبار أن جل قضايا التنمية أصبحت مرتبطة إرتباطا وثيقا بمدى قدرة المجتمعات و إعداد البرامج في تخفيف حدة هذه المعوقات، وهذا ما نجده يتجسد أكثر ضمن نظريات التنمية التي إنطوت على غموض نسبي وتباين واضح فيما يتعلق بتصوراتها وأهدافها والآليات التي تقترحها.

ولذلك نجد بأن دراسة مشكلة التنمية والواقع الإنساني لمجتمعات العالم النامي يستلزم أن يتم في إطار تكاملي مع عدم اغفال أي بعد اجتماعي أو سياسي أو ثقافي. وفي هذا الإطار نجد "د. السيد الحسيني" يشير إلى أهمية دراسة الواقع الاجتماعي مع وجوب الاستعانة بالمؤشرات (الكمية والكيفية) في الدراسات الاجتماعية للتنمية، على أن يتم ربطها بالنسق التاريخي البنائي"(21). كما تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن مشكلة البلاد المتخلفة لا تكمن في حاجتها مجرد النمو، وإنما في حاجتها أيضا للتنمية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية بالأسلوب الكيفي والكمي.

وبشكل عام فإن عملية التنمية، تعتبر قضية معقدة ومتشابكة الجوانب، ذات أبعاد متداخلة لها خصائص مختلفة ولكنها مترابطة متداخلة يعمل بعضها من خلال بعض، ويؤثر بعضها في البعض الاخر ، وواقع التنمية ومشكلات المجتمعات المعنية بها متعددة ومختلفة تبعا لظروف كل مجتمع وخصائص مكوناته، وليس المقصود بهذا أن التنمية متباينة، وإنما الذي نقصده أن البرامج والسياسات المتبعة في إحداث تغيرات بنيوية اقتصادية واجتماعية تكون متباينة ومتعددة. فعلى الرغم من أن النهوض بالمستويات الاقتصادية، وزيادة الانتاج هما هدفان أساسيان من أهداف التنمية، الا أنه ينبغي أن لا ينظر إلى أسلوب الانتاج والأدوات المستخدمة فيه على أنه المفتاح الوحيد للتقدم والتطور الاقتصادي "فهناك قوى وعوامل اجتماعية وثقافية لا تقل أهمية على القوى والعوامل الاقتصادية التي يمكن أن يكون لها الأثر البارز في زيادة الانتاج أو انقاصه"[22].

إضافة إلى ذلك فإن النموذج التقليدي للتنمية لم يصبح مقبولا، وخاصة بعد إنهيار مفهوم الأيديولوجيا، وبروز نظام إقتصاد السوق والنظام الديمقراطي، لأن الطريقة إلتي إعتدنا عليها في مهمتنا وتحليلنا لمفهوم التنمية في دول العالم النامي لم تمس مفهوم المجتمع المحلي وإنما أصابت كل العالم وأصبح المفكرون في مجال دراسة المجتمع ينظرون إلى موضوع الخصوصية بنظرة أكثر شمولية.

إن الوضع الإنمائي الراهن تميز بثلاثة أزمات أثرت على التطبيقات التنموية":

الأزمة الأولى: هي أزمة الدولة، بحيث فقدت سلطتها وتأثيرها على برمجة وتنفيذ متغيرات التنمية.

الأزمة الثانية: تمثلت في أزمة السوق، بمعنى أن العلاقة بين العناصر التنموية أصبحت تتحدد وفق علاقة أكثر براغماتية مبنية على أساس ميكانيزمات السوق.

أما الأزمة الثالثة: فقد ارتبطت بأزمة التكنولوجيا والعلم، والإحتكار الذي يعطي الدول المتقدمة المركز الدولي في التوجيه وإتخاذ القرارات الخاصة بالتنمية في العالم (المنظمة العالمية للتجارة، صندوق النقد الدولي...الخ)، مما أثر سلبا على نمو وتطور المجتمعات الأخرى، وبالتالي أصبحت غير قادرة على مسايرة التحولات الراهنة التي قد تسمح إلى حد كبير ببناء نماذج تنموية مساعدة. إن هذا الوضع يدعو بالضرورة إلى تحديد تعريف جديد لمفهوم التنمية الذي يؤكد أكثر على قيمة التنوع الحيوي والمؤسسي ويهتم بالتاريخ ويركز على الدور الذي يؤديه رأس المال الاجتماعي في التنمية[23].

وعليه ينعكس الواقع الجديد للعالم النامي في إطار المناقشات المتعددة حول قضية التنمية حيث لم يعد تحقيقها كما كان في الماضي، ذلك أننا نعتقد بأن الفكر التنموي المعاصر بدأ يأخذ مكانته من خلال الإستفادة من التجارب السابقة، ومحاولة إدراك الأبعاد الإقتصادية والاجتماعية المشتركة وفق منضور واقعي يتأكد أكثر بإدخال ميكانيزمات جديدة لم تعد تساهم في حل مشكلة الفقر (كما حدث في بريطانيا)، وإنما أصبح محورا أساسيا في تبني القضية التنموية بدول العالم النامي إنطلاقا من كونها تراثا إجتماعيا يسمح بتفسير البناءات الاجتماعية في الوقت الراهن، وما التفاوت الذي نعيشه اليوم بين من يملك التكنولوجيا، وبين من لا يملكها وما يرتبط بذلك من خصوصيات لعالمين مختلفين كحقيقة واقعية.

لقد عايش العالم في الفترات الاخيرة تحولات عميقة أصابت كل النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك بلدان العالم النامي. حيث

أضيفت إلى هذه التحولات أبعاد جديدة زادت مفهوم التنمية غموضا وتعقيدا، فلم تعد التنمية مجرد عملية مجتمعية "Process-Societal" محكومة بعوامل داخلية خاصة بالمجتمع، هي المقصود من هذه العملية فحسب، بل أخذت تحكمها وتوجهها عوامل خارجية أكثر تأثيرا عن سابقتها، وأصبحت تتأثر بعلاقات الدول وحجم المصالح المتبادلة بين الدول المتقدمة والنامية، ومنه أصبح لازما على المهتمين بقضايا التنمية في الوقت الحاضر دراستها وتحليلها من خلال الانعكاسات التي فرضها النظام العالمي، وإن عدم إدارج هذا التأثير ضمن التغيرات والطروحات الواقعية يعتبر أمرا غير مفيد.

2. التغيرات المعاصرة والتنمية:

إن النماذج التنموية التي اتبعت وطبقت بالمجتمعات النامية والتي كانت تهدف إلى تحقيق الاستقلالية في الإنتاج والتوزيع وغيره، أصبح اليوم أمرا غير ممكن إلى حد كبير باعتبار أن هذه المجتمعات أصبحت مطالبة بمسايرة النموذج العالمي الجديد والذي تتزعمه أكبر دولة في العالم "أمريكا".

لقد القت العولمة بتداعياتها على الواقع برمته وبدأت آثارها تظهر في مختلف بلدان العالم والبلدان النامية بالخصوص، بعد أن دخلت كثير من هذه الدول دائرة الغرب واهتماماته بشكل واضح وفتحت آفاقا للترابط مع النظام الجديد على نحو يصعب الفكاك منه على الأقل في المستقبل المنظور. وعليه فان قضية التنمية بالعالم النامي لا نجدها موقعا الا من خلال مفهوم العولمة، وهذا على ضوء الإصلاحات التي حدثت بالجزائر، مع التركيز على أهدافها وحقائقها الاجتماعية والاقتصادية ونتائجها وموقع موضوع التنمية منها.

يمر العالم بمرحلة انتقالية تدخل فيها الكثير من الدول فيما يسمى بعصر ما بعد الحداثة "post- modernisme"، وهذا ما يراه الكثير من الباحثين في هذا المجال، وإن كانت الدول النامية والمتخلفة لم تحقق بعد مستوى مهما من التحديث والعصرنة، فان عليها بالضرورة أن تتعامل مع القواعد والشروط الاقتصادية

والسياسية والاجتماعية والثقافية التي بدأت تفرضها الدول المتقدمة بمعنى الدول الرأسمالية التقليدية[24].

وأيا كانت المرحلة التي ستندمج فيها المجتمعات النامية في هذه القواعد الجديدة، فإن هناك مجموعة من المتغيرات والتداعيات المصاحبة لهذا التغير الشمولي الواسع والتي أخذت تشكل تحديات تفرض نفسها على مسيرة التنمية بالعالم النامي.

وتستلزم ضرورة العمل على تعظيم الايجابيات على قدر الإمكان وتقليل السلبيات التي يمكن أن تلقي بضلالها على واقع التنمية الذي تعتبر نتاجا لسياسات سابقة، اخذت على عاتقها تغيير هذا الواقع والتحضير لمستقبل زاهر لهذه المجتمعات، فإن أولى مراحل هذا التغيير تتمثل في الفهم الموضوعي لهذا الواقع وتحديد جوانب الخلل فيه، ومن ثم تحتم النظرة الواقعية ضرورة النظر إلى التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

"واذا كانت نظريات التنمية في الدول النامية تنطوي أو إنطوت على غموض فيما يتعلق بتصوراتها حول آليات المساعدة لتحقيق التنمية، فإنها تنطوي أيضا على خلط فيما يتعلق بتصوراتها عن تحقيق التنمية وتحدياتها بوجه عام" (25)،لقد وجدت المجتمعات النامية نفسها أمام أساليب جديدة للعلاقات الاقتصادية والسياسية اتصفت بالاستغلالية والهيمنة قصد تكريس أوضاع غير متكافئة، في إطارنظام دولي تسيطر عليه قوى الرأسمالية المعاصرة.

حيث ظهرت في السنوات الاخيرة مجموعة من المفاهيم التي تحاول إستخدام تحاليل ما يحدث في العالم، مثل النظام العالمي الجديد، الحضارة العالمية الجديدة، العالمية الكوكبة، كما يستخدم مفهوم الثقافة العالمية للاشارة إلى ما يتوقع أن يسود العالم من علاقات ثقافية كما يقوم هذا العالم على افتراض معين هوأن العالم ينتقل إلى حقبة جديدة لها سمات خاصة تبرر الحديث عن حالة من التجانس يتشكل فيها وعي كوني يعبر عن بزوغ قيم إنسانية عامة[26].

ومهما يكن فإن التغيرات التي حدثت بالمجتمعات الإنسانية اقتصادية كانت أم سياسية أم ثقافية، جاءت عموما لتبرر فشل النماذج التي كانت قائمة من جهة، وفرضت نظما ونماذج جديدة، بمعنى أن هذا التحول لم يكن وليد الصدفة، بل جاء وفق آليات وقواعد رسمت معالمه ضمن طبيعة العلاقات بين الشمال والجنوب، أو ما يسمى بين دول متقدمة ودول متخلفة.

ويشير " **عبد القادر محمد عبد القادر عطية** "[27] في كتابه الموسوم "اتجاهات حديثة في التنمية" أن التغيرات التي حدثت بدول العالم كانت سريعة وكان لها تأثيرعلى معظم اقتصاديات المجتمعات النامية ومن أهم خصائصها أنها متشابكة يغذي بعضها بعضا بحيث يصعب تحديد أيها السبب وأيها النتيجة، ويمكن تلخيص هذه التغيرات في أربعة عناصر أساسية تتمثل في:

1. زيادة موجة التحرر الاقتصادي.
2. إقامة منظمة التجارة العالمية.
3. تزايد قوة التكتلات الاقتصادية الدولية.
4. ظهور العولمة وسرعة انتشارها.

فمع تحول ماهية التنمية في البلدان المتقدمة عن شكلها ودورها التقليدي أي انتقال التنمية الصناعية من قاعدة التصدير إلى عملية تعتمد بالدرجة الأولى على رؤوس الأموال والتقنيات الحديثة أصبح مفهوم اندماج السوق الدولية عنصرا رئيسيا وسمة من سمات التنمية في نطاق هذه البلدان. غير أن مبدأ استفادة الدول النامية من هذه المناخات المستجدة في الاقتصاد والسوق العالميين كانت ضئيلة جدا، مما كشف فارقا كبيرا بين ما تحقق لهذه الدول وما بلغته الدول المتقدمة خلال العقدين الأخيرين.

على أية حال فان نصيب الدول النامية من مكاسب الاندماج الاقتصادي والاجتماعي قد اختلفت وتباينت مستوياته من مجتمع لآخر، فمنه من تسنى له

تحقيق معدلات نمو مستقرة، في حين أخفقت مجتمعات أخرى في تحقيق وملامسة تنمية واسعة، واصبح على آخرين تطوير آلية السوق المحلية، ونوع آخر من الدول النامية لا يزال يعاني من عدم التوافق بين متطلبات الاندماج وما يفرضه من قيم وقوانين جديدة تصبح متعارضة مع ما كان موروثا.

إن الدول النامية ازاء هذا المد وهذا التيار فقدت مساحة الخيار ولم يبق أمامها سوى العمل وفق الأمر الواقع.

فلم يعد لها امكانية المقاومة كما حدثت في السابق، فتقيم تنميتها من خلف هذا الحائط غير عابئة بثورة التقنيات.

فعند مراجعتنا للسياسات التنموية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات نجد سلسلة من حلقات متغيرة تمثل تجارب متباينة ومختلفة في الآداء والنتائج، بقيت ضعيفة في قدرتها على خلق اندماج واسع وكثيف في النسق الاقتصادي العالمي[28]، وهذا ما دفع بكثير من الدول النامية في الآونة الاخيرة إلى إعادة توزيع الادوار بين الحكومة (المركز) والسوق والاتجاه الذي ساد أكثر هو زيادة دور السوق في إدارة وتنظيم وتوجيه عناصر ومكونات التنمية، اعتقادا من أن الحرية الاقتصادية (القطاع الخاص) هي الأساس في تحقيق النمو وأن المطالب الإجتماعية ماهي إلا إنعكاسا لمستويات الثروة التي بإستطاعة السوق تكوينها.

وقد تمثل هذا الاتجاه في تخلي العديد من الحكومات (في الدول النامية) عن جزء من ملكياتها وإدارتها للمال العام وتحويله إلى القطاع الخاص، مع ازالتها لكثير من القيود المفروضة على نشاط هذا القطاع "**La privatisation**" .

ولعل من أبرز عمليات الانتقال والتحول التي حدثت في نهاية القرن العشرين هو تحول الاقتصاديات الاشتراكية واعتناقها لمبادئ الاقتصاد الحر حيث أصبحت الدول النامية تعرف بمجموعة الاقتصاديات المتحولة " **Economies Transitoires**" حيث تفيد التقديرات انه في غضون خمس سنوات في مرحلة التسعينات تخلت **30** دولة عن التخطيط المركزي كوسيلة لتخصيص الموارد

وقامت 80 دولة بتحرير السياسات المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر(29) . ويبقى أن نشير هنا إلى أن هذا التحول والانتقال كانت له آثار ايجابية وسلبية على اقتصاديات الدول النامية، وخاصة على السياسة التنموية بشكل اشمل ومنها:

أولا : الآثار الايجابية

أ. التخلص من عناصر القطاع العام الذي استهلك كثيرا من الموارد المالية للبلد، وهذا من حيث مسايرته للسياسات المركزية، سواء في توزيع الدخل أو تحديد الاسعار أو اتخاذ القرارات في مجال الاستثمار، بمعنى أن القطاع العام كان مسيرا بمنهج لا يسمح من رفع في مستوى الانتاج وتحسينه وزيادة المخزون، بل كان سببا في ارتفاع مستويات المديونية للمؤسسة الإنتاجية.

ب. بتحرير السوق والمبادلات التجارية ظهر القطاع الخاص الذي خلق تنافسية بين المنتجات المحلية والاجنبية، ومنه رفعت الكفاءة الانتاجية وزادت معدلات الأرباح وهذا ما حفز القطاعات الانتاجية والخدماتية في رفع مستوى القطاعات وتوظيف احسن للمصادر المالية.

ج. خفظ الإنفاق العمومي على القطاعات العامة التي كانت تستهلك مستويات عالية من الأموال، وهذا بسبب التخلص من الدعم المالي الموجه للقطاع العام.

د. رفع عجلة التنمية بواسطة إنشاء بمشاريع إنتاجية قادرة على العمل والمنافسة داخل سوق حرة، وبالتالي سمحت هذه المشاريع برفع مستويات التوظيف والإنتاج معا.

ثانيا : الآثار السلبية

من الطبيعي تولد العلاقات غير المتكافئة الاقتصادية والسياسية منها، والتي أصبحت تربط الدول المتقدمة بالدول النامية نتائج سلبية على مسارها التنموي داخليا من جهة، وعلى نمط العلاقات واتجاهاتها الإقليمية والعالمية من جهة أخرى.

" فازداد الركود وفقدت القدرة الداخليةعلى تحقيق تنمية حقيقية، وتسارعت وتيرة التبعية للدوائر المهيمنة والموجهة للنظام الدولي الجديد ". وبالتالي فإن الآثار السلبية التي ظهرت على مستوى الدول النامية تمثلت أصلا في زيادة العبء الاقتصادي على الفقراء، وبروز تفاوت طبقي رهيب داخل هذه المجتمعات لم تشهده من قبل، ويمكن ذكر أهم هذه الانعكاسات في النقاط التالية:

أ. إن الدول النامية بدأت تفقد أسواقها التي كانت تربطها بالدول الاخرى وخاصة الاشتراكية.

ب. استحواذ الدول المتقدمة على ما يقارب **75%** من الدخل العالمي،منها **35%** بيد أمريكا، وتحصلت اقتصاديات الدول المتحولة على **15%**، وهذا خلال الفترة (1990-1995).

ج. أدى تحرير الأسعار إلى التوسع في القطاع الخاص وتحريره من كثير من القيود الاقتصادية وتشجيع رأسمالية محلية مشوهة وطفيلية.

د. انهيار مفهوم الدولة الاجتماعية مما أدى إلى تخلي الدولة عن الدعم الذي تقوم به تجاه الفئات المحرومة و ضعيفة الدخل ، كما ادى إلى غياب العدالة الاجتماعية التي كانت بمثابة الهدف الاجتماعي للسياسة التنموية بهذه المجتمعات.

"فقد ترتب على تحول بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص الاستغناء عن العمالة الزائدة، وهو ما حول البطالة المقنعة إلى بطالة سافرة وزاد بذلك من معدل البطالة الرسمي المعلن بين الفقراء"(30).

خاتمة:

وما يمكن الخروج به هنا، هو أن قضية التنمية بسلبياتها وإيجابياتها احتلت مكانا مهما في تفكير الباحثين والدارسين، وذلك قصد فهم هذه الظاهرة التي اصبحت واقعا يفرض نفسه، ليس على مستوى الاقتصاد فقط، وإنما على المستويات الاجتماعية والسياسية والثقافية كذلك. فالدول النامية التي كانت تبحث عن تحقيق مسار تنموي أو نموذج تنموي يأخذ بخصوصياتها وأبعادها الثقافية والتاريخية، اصبح من اللازم عليها اليوم إدارج مفاهيم جديدة، تعمل على فرض تطبيق إصلاحات عميقة في كل المجالات تتماشى والرهانات المفروضة على ضوء هذا المفهوم (**العولمة المعاصرة**)، ذلك أنها تعني الخضوع لمجموعة من القواعد والمعايير الدولية التي تنظم كامل المجالات.

ووفق هذه القواعد باشرت بعض الدول النامية منها الجزائر جملة من الإصلاحات التي دخلت في إطار إعادة بناء وتشكيل الاقتصاد ضمن مسار تنموي، يرتكز أساسا على جملة من المقومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي اصبحت ملازمة لأي تشكيل لسياسة تنموية معينة منها:

التدخل في صميم سيادة دولة حقوق الإنسان في المجال السياسي، إزالة القيود على انتقال رأس المال والسلع والخدمات بكل حرية، وانتقال الافكار في المجال الثقافي...

لقد أصبحت المصلحة الاقتصادية هي الهدف الأساس الذي تعمل على تحقيقه الدولة بدل المبادئ الايديولوجية، وفي هذا الإطار " وتبعا لهذه الأوضاع التي تعيشها الدول النامية ومنها الجزائر)، يتطلب إعادة النظر في الأوضاع والبدئ بتقييم واقعي للامكانيات المتوفرة، وتطوير استراتيجية تقوم على الاعتماد على الذات والمشاركة في مسيرة الثورة التقنية ومحاولة اختراق المجال المغلق الخاص بتكنولوجيات الجيل الجديد، والنظر الى المستقبل بنضرة ناقدة حتى يمكن بناء مستقبل راقي للمجتمعات النامية .

كما يقتضي ذلك بدوره تحديد القوى والمتغيرات الحاكمة لحركة المستقبل وتخطيط التنمية ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وحشد كل الموارد والامكانات المتاحة لتحقيق الوحدة والاستقرار والتنمية الشاملة. ولم تكد الدول الأقل نموا ومن بينها الدول العربية، تجاوز مؤشرات التخلف التقليدية حتى وجدت العالم مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين تحكمه آليات "العولمة المعاصرة" مثل: الخصخصة، الثورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والاعلامية والتنافس في التجارة العالمية...الخ.

وظهرت مؤشرات جديدة للتخلف والتقدم، أصبحت تشكل معايير للاندماج في العولمة أو النظام العالمي الجديد ، اضافة الى ذلك فان قضايا التنمية اصبحت في الوقت الحاضر مرتبطة باشكاليات اخرى، فلم تعد التنمية هي المنطلق الاول في التطوير و التحديث و التقدم بل اصبحت قضية المديونية و قضية الامن هما الاساس، بمعنى ان المجتمعات النامية تواجه في الوقت الحالي جدلية جديدة تتمثل في منطلقين اثنين:

أولا: لا يمكن تحقيق تنمية الا اذا حلت مشكلة المديونية الخارجية.

ثانيا:كلما تحقق الامن كلما تحققت التنمية .

و على ضوء ذلك يتضح لنا جليا اشكالية التنمية و تحقيقها بالمجتمعات النامية الذي يتطلب النظر اليها و فق منضور و تصور جديدين يختلفان في محتوياتهما و عناصرهما عن ما كان ينظر اليه سابقا .

❖ هوامش البحث

(1) محمد شفيق: **التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، مصر، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، 1999، ص10.

(2) ENCYCLOPEDIA UNIVERSALIS , S.A , France , 2002.

(3) حسين بن هاني: **التنمية في الوطن العربي**، الأردن دار الكندي، 1990، ص 118.

(4) محمد شفيق: مرجع سبق ذكره، ص 12.

(5) حي الدين نصرت وأخرون: **تنمية المجتمعات الريفية مقال في المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية**، القاهرة، 1971، ص ص، 300، 301.

(6) حمد الجوهري: **علم الاجتماع**، ط5 ، القاهرة، دارالمعارف، 1980، ص 353.

(7) عبد الباسط محمد حسن: **التنمية الاجتماعية**، القاهرة، معهد البحوث و الدراسات العربية، المطبعة العالمية، 1970، ص ص 90 – 100.

(8) سوسن عثمان عبد اللطيف: **دراسات في التنمية المحلية**، القاهرة،لمعهد العالي للخدمة الاجتماعية، 1979، ص41،39.

(9) حسني بن هاني: مرجع سبق ذكره، 118.

(10) محمد شفيق: مرجع سبق ذكره، ص15.

(11) مريم أحمد مصطفى: **التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث**، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص 150.

(12) محمد أحمد مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص23.

(13) مريم أحمد مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص 70.

(14) أحمد مصطفى خاطر: **التنمية الاجتماعية**، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2002، ص 99.

(15) بول ساموبلسن: **علم الاقتصاد**، جزء 7، (ترجمة مصطفى موفق) الجزائر، ديوان الطبوعات الجامعية، 1993، ص 91.

(16) رفعت المحجوب: **الاقتصاد السياسي**، الجزء الاول، القاهرة، دار النهضة العربية، 1964، ص 16.

(17) محمد شافعي: **التنمية الاقتصدية**، القاهرة، دار النهضة العربية، 1967، ص 26.

(18) أحمد مصطفى خاطر: مرجع سبق ذكره، ص 108

(19) حسين بني هاني: **التنمية في الوطن العربي**، الواقع و التطلعات، الأردن ، دار الكندي، 1990، ص128 .

(20) السيد الحسيني: **التنمية و التخلف**، مصر، دار المعرفة، 1995، ص47.

(21) أحمد الربايعة: **مقومات التنمية ومعوقاتها**، قسم علم الاجتماع كلية الآداب، جامعة الأردن ،1988 ، ص 06

(22) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، عمان، الاردن، 1996، ص 2.

(23) خلاف خلف الشاذلي: **آفاق التنمية العربية وتداعيات العولمة المعاصرة على مشارف الالفية الثالثة**، الشؤون العربية، مجلة دورية، العدد 105 مارس 2001، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ص 37.

(24) سلاطنية بقاسم: **الجزائر وتحديات العولمة،الجزائر والعولمة**، منشورات جامعة منتوري، قسم علم الاجتماع، قسنطينة،2001، ص 313.

(25) عبد القادر محمد عبد القادر عطية: **اتجاهات حديثة في التنمية**، مصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 229.

(26) أحمد كيكسو: **العولمة والتنمية الاقتصادية**، لبنان ، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت 2002، ص ص110 ، 111.

(27) DUNNING.JOHN : THE ADVENT OF ALLIANCE CAPITALISM , THE NEW GLOBALSIM AND DEVELOPING COURTING U.N 1997 , P15.

(28) قيرة اسماعيل: **العولمة وموقع الجزائر في النظام العالمي الجديد**، الملتقى الوطني حول الجزائر والعولمة، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 2001 ص 328.

(29) المرجع السابق ، ص 328.

(30) خلاف خلف الشاذلي : مرجع سبق ذكره، ص 42.